:

تحليل مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2007– 2019)

المدرس الدكتورمازن سلطان عزيز الاستاذ المساعد محمد حسن عودة
كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
جامعة البصرة

المستخلص :

يهدف البحث الى تحليل مؤشرات التنمية البشرية لتحديد مستوى الابتعاد عن الفقر في نوعية الحياة المادية والاجتماعية للأفراد في العراق للمدة (2007– 2019) بجودة وعدالة في التوزيع واستدامة دون الأضرار في الاجيال اللاحقة في ظل وفرة العوائد النفطية ، وقد تم الاعتماد في طريقة البحث على التحليل الوصفي باستخدام بيانات وزارة التخطيط وبعض بيانات المنظمات الدولية ، وتمثلت النتائج المهمة للتحليل في : عدم كفاية الانفاق الحكومي على تلبية الخدمات الصحية والتعليمية مما صعب من امكانية حصول الفقراء عليها بجودة مقارنة بالأغنياء ، انخفاض جودة مخرجات التعليم نتيجة تدني مستوى المهارات الانتاجية التي يكتسبها المتعلمون عند الالتحاق بصفوف القوى العاملة تراجع الانفاق الاستهلاكي الحقيقي للفرد مع زيادة التفاوت بين انفاق الأفراد ، الفشل الحكومي في معالجة فقر الدخل من خلال خلق فرص العمل وتخفيف الفقر نتيجة زيادة الاعتماد على قطاع استخراج النفط في توليد الناتج المحلي ، تبديد العوائد النفطية الوفيرة لأسباب خارجية وداخلية عدة من بينها زيادة مستوى الفساد الاداري والمالي في المؤسسات الحكومية ثم زيادة الفوارق بين الفقراء والاغنياء . وتوصل البحث الى عدة مقترحات ينبغي ان تكون جزءاً من استراتيجية واضحة للنهوض بالاقتصاد العراقي بسبب تكامل التنمية البشرية مع التنمية الاقتصادية .

الكلمات الافتتاحية مؤشرات التنمية ، التحليل الوصفي ، المهارات الانتاجية

Analysis of human development indicators in Iraq for the period (2007-2019)

Lecturer Dr. Mazin Sultan Aziz

Assist. Prof. Muhammed Hasan Auda

collage of administration and economics –Department of Economics

University Basra

Abstract :

The research aims to analyze human development indicators to determine the level of poverty reduction in the quality of physical and social life of individuals in Iraq for the period (2007-2019) in respect of quality and fairness in distribution and sustainability without harm in subsequent generations in light of the abundance of oil revenues. The research method has based on the descriptive analysis by using data from the Ministry of Planning and some data from international organizations. Therefore , the important results of the analysis are: (1) insufficient government spending to meet health and educational services, which made it difficult for the poor to obtain them with quality compared to the rich people,(2) the low quality of educational outputs due to the low level of productive skills that learners acquire upon enrollment in the ranks of the workforce,(3) the decline in real per capita consumer spending with an increase in the disparity between individuals' spending, (4) the government's failure to address income poverty by creating job opportunities and alleviating poverty as a result of increasing dependence on the oil extraction sector to generate GDP, (5) squandering abundant oil revenues for several external and internal reasons, including Increasing the level of administrative and financial corruption in government institutions and then increasing the differences between the poor and the rich people. Finally, the research has reached to several suggestions that should be part of a clear strategy for the advancement of the Iraqi economy because of the integration of human development with economic development

المقدمة :

تهتم دراسات التنمية البشرية اساساً بثلاثة مؤشرات تخص نوعية الحياة المادية والاجتماعية ينبغي توفيرها للافراد بجودة وعدالة واستدامة بهدف الاقتراب من الرفاه أو الابتعاد عن الحرمان للبشر ، وتتمثل المؤشرات في حصول الافراد على صحة جيدة تضمن طول الحياة وخلوها من المرض ، ويكتسبوا القدرات المعرفية من تعليم وتدريب ، ويتمكنوا من الدخل المناسب للانفاق على بقية متطلبات الحياة الاساسية كالغذاء والملابس والسكن وغيرها . ويتم تحقيق التنمية البشرية من خلال النمو الاقتصادي المستدام باسلوبين الأول زيادة مباشرة في المستوى المعيشي للافراد الفقراء بواسطة زيادة الاستثمار في النشاط الاقتصادي مما يسهم في نمو العمالة وزيادة انتاجها ، وتحسين معدل النمو الاقتصادي الذي يؤدي الى زيادة فرص العمل والاجور ثم تحسين توزيع الدخل اذا حصل الفقراء على حصة من النمو . اما الاسلوب الثاني فهو زيادة غير مباشرة في المستوى المعيشي للفقراء وانخفاض الحرمان من الصحة والمعرفة مباشرة من خلال الاستثمارات الحكومية الصحية والتعليمية التي تسهم في حصول الفقراء على دخل حقيقي افضل، وارتفاع عائد الاستثمار في رأس المال البشري بسبب ارتفاع المستوى الصحي والمعرفي للفقراء .

ويتطلب نجاح التنمية البشرية توافر نمو مستدام تولده قاعدة انتاجية حقيقية ومتنوعة ، وتفاعل المتغيرات الاقتصادية المحلية لتحقيق ذلك ، وادارة فاعلة برؤية واضحة لاستغلال الموارد البشرية والطبيعية والمالية لأن التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية متكاملتان بعضها مع بعض ووسيلتهما المشتركة النمو الاقتصادي .

بعد عام 2003 ، شهد النمو الاقتصادي في العراق تطوراً مهماً نتيجة زيادة العوائد النفطية بعد التخلص من العقوبات الدولية وزيادة انتاج النفط الخام عبر جولات التراخيص ، والذي انعكس ايجاباً على قيمة الدليل المركب للتنمية البشرية خلال المدة (2007- 2019) ، ومن أجل تقييم مؤشرات التنمية البشرية في بلد ما خلال مدة معينة ، ينبغي مناقشة : جودة نوعية الحياة المادية والاجتماعية ، واستدامتها عبر العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ، والعدالة في توزيع الحياة المادية والاجتماعية بين افراد المجتمع.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية التنمية البشرية لما لها من تأثير مباشر في تلبية متطلبات نوعية الحياة المادية والاجتماعية للافراد من صحة ومعرفة ومستوى معيشي بوصف البشر هدفاً ووسيلة للتنمية البشرية بما ينسجم مع التطلعات نحو بناء قاعدة اقتصادية صلبة .

مشكلة البحث

في ظل وفرة العوائد النفطية للمدة (2007-2019) ، هل استطاع العراق تحسين جودة مؤشرات التنمية البشرية وتوزيعها بعدالة بين افراد المجتمع دونما الاضرار بالاجيال القادمة .

فرضية البحث

لم يستطع العراق تحسين جودة نوعية الحياة المادية والاجتماعية متمثلة في مؤشرات التنمية البشرية وتوزيعها بين افراد المجتمع بعدالة دون التأثير في الاجيال اللاحقة ، بالرغم من نمو العوائد النفطية للمدة (2007-2019) .

أهداف البحث

1- تسليط الضوء على اتجاه مؤشرات التنمية البشرية ودليلها المركب في العراق.
2- التعرف على جودة مؤشرات التنمية البشرية في العراق.
3- بيان العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في العراق.
4- توضيح لكيفية توزيع مؤشرات التنمية البشرية بعدالة بين الافراد في العراق.

منهجية البحث

تم الاعتماد في منهجية البحث على التحليل الوصفي باستخدام البيانات المتاحة من وزارة التخطيط للمدة(2007-2019) ، فضلا عن بعض بيانات المنظمات الدولية ، وقد تناولت هيكلية البحث المحاور الآتية .

المحور الأول : الاطار المفاهيمي للتنمية البشرية ودليلها المركب (HDI) .

المحور الثاني : اتجاه دليل التنمية البشرية في العراق.

المحور الثالث : جودة مؤشرات التنمية البشرية في العراق.

المحور الرابع : مؤشرات توزيع التنمية البشرية بعدالة في العراق.

المحور الاول : الاطار المفاهيمي للتنمية البشرية ودليلها المركب (HDI)

توجد عدة مفاهيم للتنمية البشرية غير أنها تتفق في كونها عملية ومحصلة نهائية في الوقت نفسه فهي "عملية تهدف الى توسيع الخيارات المتاحة امام الافراد" (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، 1990 ، 20)، وتركز على النتائج التي تم تعزيزها كمحصلة نهائية لأن التنمية البشرية " تنمية الناس من اجل الناس بواسطة الناس " (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، 1993، 2). وتنمية الناس تتمثل في بناء القدرات الانسانية عن طريق التعليم والتدريب والصحة ، والتنمية من اجل الناس تعني توزيع ثمار النمو توزيعاً عادلاً بين الناس ، اما التنمية بواسطة الناس فتمثل تمكينهم من المشاركة الفعالة في التأثير بالعمليات التي تشغل حياتهم (مصطفى ، 2006، 85). ويهدف مفهوم التنمية البشرية الى ان يكون البشر هم الثروة الحقيقية لأية امة ويعني بتكوين القدرات البشرية (تحسين مستوى الصحة ومستوى المعرفة) والانتفاع منها سواء كان في العمل أم التمتع بوقت الفراغ أم الانشطة السياسية والثقافية ، واذا لم تستطع التنمية ان

توازن بين تكوين القدرات البشرية والانتفاع منها فسوف تكون آمال القدرات البشرية هو الاحباط (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، 1990 ، 12).

ان الخيارات الاساسية للتنمية البشرية تتمثل في طول حياة الناس وخلوها من المرض ، وان يكتسب الناس القدرة المعرفية ، واستغلال الصحة والمعرفة في الحصول على مستوى عيش كريم ، ويمكن ان تكون الخيارات المتاحة للناس مطلقة ويمكن ان تتغير مع مرور الزمن (عزلاني وحكار ، 2017، 8). وفضلا عن ابعاد التمكين الثلاثة: الصحة والمعرفة ومستوى الدخل الذي يحفظ للفرد كرامته ، تطورت ابعاد التنمية البشرية في برنامج الأمم المتحدة لتشمل ايضاً (القصير ، 2017، 29-30) : الحاكمية ممثلة في حدية الحوار بين الحاكم والمحكوم على وفق آليات سليمة تنسجم وتطلعات المجتمع ، والانتاجية التي تعني زيادة الانتاجية وترشيد استخدام الموارد الاقتصادية المحدودة ، والاستدامة ممثلة في ضمان خيارات الأجيال الحالية دون الإضرار بالاجيال اللاحقة ، والانصاف في توزيع الفرص لكل افراد المجتمع دون تمييز ، والمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضمان الرفاهية ، والحرية في توسيع الخيارات ورفع القيود التي تعترض الدور الفاعل للافراد.

وترتبط خيارات التنمية البشرية بعضها مع بعض اذ يستطيع من يمتلك صحة جيدة استخدامها في الحصول على الدخل المناسب من خلال قدرته على العمل ، وبالتعليم الجيد يمتلك الفرد القدرات المهارية للقيام بالاعمال واكتساب الدخل الجيد ، ومن توافر الدخل الجيد يستطيع الفرد شراء المستلزمات الصحية والتعليمية . وتؤثر ابعاد التمكين الثلاثة السابقة وتتأثر مع كل بعد من أبعاد الفضاء الأوسع للتنمية البشرية.

يقاس مستوى التنمية البشرية في أي بلد من دليل التنمية البشرية (HDI) فهو المقياس الاكثر شيوعاً، ويعرف بانه دليل مركب يركز على الابعاد الاساسية الثلاثة، وهي عيش حياة مديدة تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ، والقدرة على اكتساب المعرفة تقاس بمتوسط سنوات الدراسة والعمر المتوقع لسنوات الدراسة ، والقدرة على تحقيق مستوى معيشي لأئق يقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي (البرنامج الانمائي للامم المتحدة ، 2015، 3) ، أي ان قيمة دليل التنمية البشرية مؤشر اجمالي يمثل الوسط الحسابي لأدلة تمكين الافراد في بلد ما من الصحة والمعرفة ونصيب الفرد من الدخل بتعادل القوة الشرائية للدولار الامريكي ، وتتراوح قيمة الدليل بين الصفر والواحد عدد صحيح ، وبموجبه تصنف بلدان تقرير التنمية البشرية الى ثلاث فئات : الاولى تمثل بلدان التنمية المرتفعة (HDI≥0.8)، والفئة الثانية تمثل بلدان التنمية البشرية المتوسطة (0.799≥HDI≥0.5) ،اما الفئة الثالثة فتخص بلدان التنمية الواطئة (HDI<0.5). ويتم استخراج دليل التنمية البشرية من الادلة الفرعية اولاً ، وباستخدام العلاقات الآتية (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، 1991، 21).

Hi = القيمة الفعلية – القيمة الدنيا \ القيمة العليا – القيمة الدنيا (i،1،2،3)

حيث ان H_1 : معرفة القراءة والكتابة للبالغين (15 سنة فأكثر).

H_2 : القيد الاجمالي للمراحل الدراسية كافة.

H_3 : العمر المتوقع عند الولادة .

H_4 = log القيمة الدنيا – log القيمة العليا \ log القيمة الدنيا - log القيمة الفعلية

وتتحدد القيم الدنيا والعليا لكل من الادلة الفرعية الاربعة على الترتيب : H_1، H_2 (0%-100%) و H_3 (25-85 سنة) و H_4(100-40000 دولار) ، ويمكن التعبير عن بعد الصحة وبعد المستوى المعيشي من H_3 و H_4 على التوالي ، في حين يمكن التعبير عن بعد المعرفة H_5 من ناتج العلاقة :

$$H_5 = [2H_1 + H_2]/3$$

واخيراً فأن قيمة دليل التنمية البشرية هي :

$$HDI = [H_3 + H_4 + H_5]/3$$

وعليه فأن الاوزان النسبية لكل من H_1 و H_2 و H_3 و H_4 في قيمة دليل التنمية البشرية تمثل على التوالي : 22.22% ، 11.11% ، 33.33 % ، 33.33% .

وما دام يمثل دليل التنمية البشرية متوسط تمكين الافراد في بلد من الصحة والمعرفة والمستوى المعيشي، يمكن استخدامه في حساب الفقر البشري من الخيارات الثلاثة ، ولكن بعد تعديله الى نسبة مئوية ليتناسب مع باقي مؤشرات الفقر الاخرى وباستخدام العلاقة : (HDI-1) ×100 . وعليه فأن اقتراب HDI من الواحد عدد صحيح يعني اقتراب التمكين من الرفاه في نوعية الحياة المادية والاجتماعية ، بينما اقتراب HDI من الصفر يعني اقتراب التمكين من الحرمان الشديد أو الفقر البشري . ويمثل الدليل HDI الحد الاصلي للتمكين (الاقصى) من الخيارات الثلاثة ، وليس الحد الفعلي الذي يعبر عنه دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة أو الخسارة الذي يبين كيفية توزيع الادلة الفرعية بعدالة بين الناس (البرنامج الانمائي في للامم المتحدة ، 2018، 19)، ومما تجدر الاشارة اليه ان الدليل الاصلي والفعلي للتنمية البشرية يعكس مستوى الصحة والمعرفة والمستوى المعيشي دونما اعتبار لجودة المؤشرات ، وضمان توافرها للأجيال الحالية من دون الاضرار بالاجيال اللاحقة .

المحور الثاني : اتجاه دليل التنمية البشرية في العراق

نتيجة قيمة دليل التنمية البشرية في العراق متذبذب خلال سنوات المدة (2007 -2019) كما يلاحظ من الجدول(1) ، و تحسنت قيمة الدليل كمتوسط الى 0.659 للمدة (2011-2019) مقارنة بـ 0.560 للمدة (2007-2010) ، وبالرغم من ذلك استقر العراق ضمن بلدان التنمية البشرية المتوسطة عالمياً .

الجدول (1)

دليل التنمية البشرية في العراق وترتيبه عربياً وعالمياً للمدة (2007-2019)

السنة	قيمة الدليل	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً	السنة	قيمة الدليل	الترتب عربياً	الترتيب عالمياً
2007	**0.557**	**16**	**131**	**2014**	**0.642**	**14**	**121**
2008	**0.551**	**16**	**131**	**2015**	**0.654**	**13**	**121**
2009	**0.565**	**16**	**131**	**2016**	**0.649**	**13**	**120**
2010	**0.567**	**16**	**131**	**2017**	**0.672**	**13**	**120**
2011	**0.643**	**17**	**131**	**2018**	**0.685**	**11**	**120**
2012	**0.654**	**16**	**132**	**2019**	**0.674**	**16**	**123**
2013	**0.657**	**14**	**120**				

المصدر: البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، (2006- 2019) ، ادلة التنمية البشرية ومؤشراتها ، (ترجمة : فريق من لجنة الامم المتحدة)، نيويورك ، صفحات مختلفة.

ان زيادة قيمة الدليل في العراق للمدة (2007- 2019) من 0.557 الى 0.674 وانخفاض فجوة التنمية البشرية مقارنة مع بلدان العالم من 131 الى 123 ، توافق مع بقاء ترتيبه عربياً عند المرتبة 16 ، مما يشير الى عدم وجود رؤية واضحة المعالم للتنمية البشرية في العراق يؤكده تذبذب قيمة الدليل بين 0.551 و 0.685 بين الارتفاع والانخفاض ، وكذلك هو حال الفجوة التنموية عربياً وعالمياً خلال سنوات المدة (2007- 2019) ، وهذا يدفعنا لمناقشة الظروف الموضوعية المحيطة بمكونات ادلة التمكين الثلاثة للتنمية البشرية .

وقد بلغت نسبة الفقر البشري بدلالة قيمة دليل التنمية البشرية كمتوسط للمدة (2007-2019) ، تقريباً 37.2% ، وهي نسبة مرتفعة لبلد مثل العراق يمتلك مختلف الثروات الطبيعية في مقدمتها النفط ، والتي تؤهله لبناء مجتمع تتجه فيه القدرات البشرية نحو الرفاه في نوعية الحياة المادية والاجتماعية بدلاً من الحرمان . وتزداد نسبة الحرمان الى 49.6% تقريباً بعد الأخذ بعين الاعتبار نسبة الخسارة أو عامل عدم المساواة في متوسط دليل الدليل التنمية البشرية 0.628 البالغة 19.7% لسنة 2019 كأساس لبيان الخسارة في توزيع ادلة التمكين بعدالة بين افراد المجتمع العراقي (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، 2019 ، 17) .

المحور الثالث : جودة مؤشرات التنمية البشرية في العراق

اولاً : الصحة

تعد الصحة من بين الحقوق الإنسانية الواجب توافرها لجميع أفراد المجتمع دون تمييز وهي غاية في حد ذاتها من أجل خلق مجتمع بشري قادر على زيادة الانتاجية كون الصحة تتضمن اكتمال مقومات الفرد البدنية والفكرية والاجتماعية فضلاً عن القضاء على الامراض وتوفير الدواء . ويمكن التعرف على مستوى الصحة في أي بلد بصورة أجمالية من متوسط العمر المتوقع عند الولادة، والذي يشير إلى عدد السنوات التي يعيشها طفل حديث الولادة اذا كانت انماط الوفيات المتفشية وقت ولادته ستظل كما هي على مدار حياة ، أي ان ارتفاع طول العمر المتوقع يشير إلى مدى الاهتمام بالمستوى الصحي اجمالاً والحد من التلوث البيئي وارتفاع المستوى المعيشي ، وبما يزيد من دليل تمكين الافراد من الصحة وانعكاسه ايجابياً على قيمة دليل التنمية البشرية . كما يمكن اختيار بعض المؤشرات الحياتية للتعبير عن معدل العمر المتوقع عند الولادة ، وهو معدل وفيات الأطفال الرضع ، ومعدل وفيات الأطفال دون عمر الخامسة.

ويتضح من الجدول (2) ان متوسط العمر المتوقع عند الولادة في العراق قد تحسن من 61 سنة عام 2007 الى 73.6 سنة عام 2018 ، وبما يقلل الفجوة العمرية قياساً مع القيمة العليا لدليل التمكين الصحي البالغة 85 سنة ، ويزيد من التمكين الصحي من 0.60 الى 0.81 مما انعكس ايجابياً على قيمة دليل التنمية البشرية بنسبة 7% لعام 2018 مقارنة بعام 2007 . كما انخفض معدل وفيات الأطفال دون عمر الخامسة لكل الف ولادة حية من 35.1 الى 26 وفاة لعامي 2007 و 2018 على التوالي ، مما يدل على تحسن ديمومة الحياة الصحية للفرد في العراق للمدة(2007- 2018) .

ولم يختلف اتجاه معدل وفيات الاطفال الرضع عن اتجاه معدل وفيات الأطفال دون عمر الخامسة ، اذ اتجه نحو الانخفاض من 34.5 وفاة لكل الف ولادة حية عام 2005 الى 17.1وفاة عام 2018 (الامم المتحد، 18،-175) . كما تشير بيانات البنك الدولي للمدة (2007- 2019) الى تحسن نمط العيش بحياة صحية إذ ارتفع معدل بقاء البالغين حتى عمر 60 سنة من 81.2% الى 97.3% لعامي 2007 و 2019 على التوالي ، وانخفاض نسبة الاطفال المتقزمين من 29% عام 2007الى 12.6% عام 2019 (حسين ، 2022 ، 123).

الجدول (2)

معدل العمر المتوقع عند الولادة ومعدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة في العراق للمدة (2007-2018)

السنة	معدل العمر المتوقع عند الولادة (سنة)*	معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة وفاة لكل الف ولادة حية **	السنة	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة وفاة لكل الف ولادة حية
2007	**61.0**	**35.1**	**2013**	**69.2**	**22.4**
2008	**68.5**	**36.0**	**2014**	**69.3**	**22.1**
2009	**71.9**	**29.5**	**2015**	**73.0**	**25.2**
2010	**72.8**	**28.7**	**2016**	**73.2**	**22.7**
2011	**69.0**	**37.0**	**2017**	**73.4**	**23.1**
2012	**69.1**	**24.2**	**2018**	**73.6**	**26.0**

المصدر : * الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات (سنوات مختلفة) ، مؤشرات البيئة والتنمية ذات الاولوية في العراق ، بغداد : وزارة التخطيط ، صفحات مختلفة .

** الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، (سنوات مختلفة) ، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي ، بغداد : وزارة التخطيط ، صفحات مختلفة .

بالرغم من تحسن مؤشرات الحياة الصحية في العراق عموماً خلال سنوات المدة (2007- 2019) ، واجه النظام الصحي مجموع من التحديات أهمها :

1- التلوث البيئي الناجم عن استخدام قوات التحالف الدولي للأسلحة المحرمة دولياً خلال الحرب على العراق عامي 1991 و 2003 ، وحرق الغاز المصاحب في الحقول النفطية اذ يزداد الضرر البيئي مع زيادة كمية النفط المستخرجة التي ارتفعت من 1.643 الى 3.528 مليون برميل يومياً لعامي 2007 و 2019 على التوالي (اوابك ، اعداد مختلفة). يضاف الى ذلك الضرر البيئي الناتج من اطلاق المواد الكيميائية والنفايات الخطرة في الهواء والماء والتربة دون اعادة تدويرها الا بنسبة محدودة (الجوارين ، 2015 ، 142).

2- هجرة العديد من الكوادر الطبية نتيجة التهديدات الامنية بعد عام 2003 ، والذي انعكس سلباً على عدد الاطباء مقابل عدد السكان اذ بلغ معدل عدد الاطباء لكل 15 الف فرد كمتوسط 7 أطباء للمدة (2007- 2017) ، وبما يعادل 27.7% من الحد القياسي الوسط لمنظمة الصحة العالمية البالغ 25.3 طبيباً (خليل ، 2020 ، 75).

3- تردي البنى التحتية للقطاع الصحي في مواجهة زيادة الطلب على الخدمات الصحية ، ويظهر ذلك من خلال مؤشرات تقديم الخدمة الصحية كالاتي :

أ- على رغم من سعي القطاع الصحي في العراق على اتاحة الرعاية الصحية الاولية لافراد المجتمع كافة وباعلى مستوى من الجودة ، شهدت نسبة الاتاحة انخفاضاً من 84% الى 63% لعامي 2013 و 2018 على التوالي بعد ارتفاعها من 48%

عام 2005 الى 86 % عام 2012 (وزارة الصحة والبيئة ، سنوات مختلفة). ويعود السبب لانخفاض الانفاق على تقديم الخدمة الصحية الاولية بعد عام 2013 لتغير اولويات الانفاق الحكومي نحو الانفاق الامني بعد احداث داعش عام 2014.

ب- تراجع الطاقة الاستيعابية للمستشفيات العراقية اذ ارتفع عدد الافراد لكل سرير من 789 من عدد الاسرة الكلي الى 873 فرداً لعامي 2007 و 2017 على التوالي ، وذلك بالرغم من التحسن البسيط في معدل عدد الافراد لكل مستشفى من 165 الف عام 2007 الى 162 الف فرد تقريباً عام 2017 عدا بيانات اقليم كردستان (خليل ، 2020 ، 68).

ج- تراجع كفاية الانفاق الحكومي على انتاج الخدمات الصحية لكل فرد ، اذ ارتفع الانفاق الشخصي لكل فرد بتدرج على الخدمات الصحية من 30.3 دولاراً عام 2007 الى 125.6 دولاراً عام 2019 كما يلاحظ من الجدول (3) ، والذي أثر سلباً في بقية متطلبات نوعية الحياة المادية والاجتماعية خاصة للافراد الفقراء وزيادة افتقارهم لارتفاع تكلفة الخدمات الصحية التي يقدمها القطاع الخاص.

يبين الجدول (3) ، تدني اهتمام الدولة العراقية لأهمية صحة الفرد في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، اذ بلغت حصة الانفاق الحكومي على قطاع الصحة من أجمالي الانفاق للمدة (2007- 2019) ما بين 3.7% و 5.83% ، وهي نسب متدنية مقارنة مع المستوى العالمي لنسبة الانفاق على الصحة البالغة 25% (منظمة الصحة العالمية ، 2020 ، 13) . كما تتسم نسبة الانفاق على الصحة من الناتج المحلي الاجمالي بالتواضع اذ تراوحت ما بين 1.02% و 2.36% .

كما تحول عبء الانفاق على الخدمات الصحية من الانفاق الحكومي الى الانفاق الشخصي للمدة (2007- 2019) ، اذ بلغ معدل النمو المركب لحصة الفرد من الانفاق الحكومي على الصحة 6.7% في مقابل معدل النمو المركب لحصة الانفاق الشخصي على الصحة 11.6% ، بالرغم من زيادة الانفاق الحكومي بمعدل 8.9% مما يدل على تراجع الانفاق الصحي الحكومي في مواكبة الطلب على الخدمات الصحية للفرد . ويعاني الانفاق على قطاع الصحة من اختلال هيكلي لصالح الانفاق التشغيلي على حساب الانفاق الاستثماري ، اذ بلغت نسبة النفقات التشغيلية 85.69% كمتوسط للمدة (2007- 2017) ، والتي تتوزع على تعويضات المشتغلين والنفقات السلعية بنسبة 51% و 38.86% على التوالي (خليل ، 2020 ، 55-56).

الجدول (3)

بعض مؤشرات الانفاق الصحي في العراق للمدة(2007-2019)

السنة	الانفاق على الصحة (مليون دينار)	الانفاق الصحي الى اجمالي الانفاق (%)	الانفاق الصحي الى الناتج المحلي(%)	الانفاق الحكومي الصحي للفرد *(دولار)	الانفاق الشخصي الصحي للفرد ** (دولار)
2007	**1789216**	**4.58**	**1.61**	**49.8**	**30.3**
2008	**2708934**	**4.56**	**1.73**	**77.7**	**28.5**
2009	**2666786**	**4.80**	**2.04**	**75.0**	**37.5**
2010	**3823057**	**4.45**	**2.36**	**104.3**	**39.3**
2011	**4591914**	**5.83**	**2.11**	**122.0**	**45.5**
2012	**4047971**	**3.85**	**1.60**	**104.7**	**113.6**
2013	**4930391**	**4.41**	**1.80**	**124.4**	**116.9**
2014	**4283254**	**3.70**	**1.61**	**110.3**	**118.5**
2015	**3772845**	**4.56**	**1.94**	**88.5**	**120.0**
2016	**4009531**	**5.45**	**2.04**	**91.9**	**120.9**
2017	**3997396**	**5.30**	**1.80**	**89.7**	**124.4**
2018	**4360176**	**5.39**	**1.71**	**95.7**	**123.0**
2019	**5447031**	**4.87**	**1.02**	**116.4**	**125.6**

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات (2007-2019) ، بغداد: وزارة التخطيط ، صفحات مختلفة .

* من احتساب الباحثين باستخدام سعر الصرف الحقيقي للدينار مقابل الدولار.

** بيداء رزاق حسين، (2022)، العلاقة بين النمو الاقتصادي ورأس المال البشري في العراق باستخدام نموذج LUCAS للمدة (2003-2020) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة، ص 110 .

ثانياً : المعرفة

تتعلق المعرفة بصورة عامة بما يمكن ان يتملكه الفرد من رصيد متراكم من المعلومات التي يكتسبها عن طريق مؤهلاته العلمية والعملية من خلال الدراسة والعمل في مجال معين لفترة طويلة من الزمن . والمعرفة كدليل من ادلة التنمية البشرية ما هي الا انعكاساً عاماً لأمكانية الحصول على التعليم الجيد الذي يعد من الضروريات المهمة للحياة المنتجة ، ويشمل مؤشر المعرفة نسبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية والثانوية والجامعية وحتى رياض الاطفال ونسبة الألمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية 15 سنة فأكثر .

يتميز العراق بانخفاض مستوى الالمام بالقراءة والكتابة اذ بلغت كنسبة اجمالية 59.4% عام 2019 ، وتوزعت بين الذكور والاناث 84.1% و 55.6% على التوالي (الرفيعي ، 2012 ، 101) . وينعكس ذلك سلباً على قيمة دليل التنمية البشرية الذي يشكل مؤشر الألمام بالقراءة والكتابة نسبة 22.22% من قيمة الدليل . ومن أبرز أسباب انتشار الأمية بين افراد المجتمع العراقي يغود الى : الظروف الاقتصادية والأمنية المتدهورة التي تراكمت للمدة (1980-2019) الناتجة عن

حروب وحصار اقتصادي وتهديدات امنية داخلية ، وازمات مالية مرتبطة بتلك الظروف ، والعادات والتقاليد الاجتماعية ضد تعليم الاناث .

اما مؤشر قيد الدراسة في العراق للمدة (2006-2019) ، فقد شهد بعض التحسن في المؤشر الاجمالي على الرغم من تفاوت المستوى كما يلاحظ من الجدول (4) ، اذ ارتفع متوسط سنوات الدراسة من 11.6 الى 12.1 سنة لعامي 2006 و 2019 على التوالي ، وينعكس ذلك ايجاباً على قيمة دليل التنمية البشرية الذي يشكل فيه متوسط سنوات الدراسة نسبة 11.11% . والزيادة في متوسط سنوات الدراسة في العراق ناتج عن زيادة القيود الفرعية للالتحاق بالدراسة على اختلافها في الاتجاه العام ، اذ ارتفع قيد الالتحاق بالدراسة الابتدائية من 84% الى 91.5% لعامي 2006 و 2019 على التوالي ، وارتفاع قيد الالتحاق بالدراسة المتوسطة من 36% الى 49% ، وارتفاع قيد الالتحاق بالدراسة الاعدادية من 18% الى 38.3% ، اما قيد الالتحاق بالدراسة الجامعية على الرغم من تفاوته فقد بلغ 13% لعامي 2006 و 2019 . ويدل ارتفاع قيد الدراسة الابتدائية مقارنة مع القيود الاخرى الى ترك كثير من الطلبة لمقاعد الدراسة وتوجههم الى سوق العمل للاشتغال باعمال لا تحتاج الى مؤهلات عملية وعلمية باجور متواضعة لأعالة عوائلهم الفقيرة ، وتخليص عوائلهم من تكاليف مستلزمات التعليم خصوصاً مع ارتفاع كثافة افراد العوائل الفقيرة . وبضاف الى الفقر أسباب اخرى لترك الدراسة الابتدائية والثانونية من أهمها : العادات والتقاليد ضد تعليم الافراد في المناطق الريفية خاصة الاناث منهم ، والأحباط من شيوع ظاهرة بطالة المتعلمين ، والعوامل الطاردة من النظام التعليمي مثل نظام اكتظاظ الطلبة والمدارس الطينية والكرفانية والمناهج التعليمية ، واثار تردي الاوضاع الامنية بعد عام 2003 التي نتج عنها هجرة سكانية طائفية وقومية وعرقية خوفاً من القتل والاختطاف .

الجدول (4)

متوسط سنوات الدراسة ونسب الالتحاق بالدراسة حسب نوعها في العراق للمدة (2006-2019)

السنة	الدراسة الابتدائية(%)	الدراسة المتوسطة(%)	الدراسة الاعدادية(%)	الدراسة الجامعية(%)	متوسط سنوات الدراسة سنة (*)
2006	**84**	**36**	**18**	**13**	**11.62**
2008	**91**	**36**	**17**	**12**	**11.81**
2010	**91**	**36**	**19**	**15**	**11.77**
2012	**94**	**45**	**24**	**16**	**11.88**
2014	**96**	**52**	**26**	**18**	**11.92**
2016	**92.3**	**49.4**	**39.9**	**12**	**12.35**
2018	**92.3**	**48.7**	**37.3**	**14**	**12.10**
2019	**91.5**	**49**	**38.3**	**13**	**12.17**

المصدر : *مطلك محمد طلاك الرفيعي ،(2021)، التنمية البشرية ودورها في التنمية الاقتصادية تجربة سنغافورة والسعودية وامكانية الاستفادة منها في العراق للمدة (2004-2019) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ص 100

** بيداء رزاق حسين،(2022) ، العلاقة بين النمو الاقتصادي ورأس المال البشري في العراق باستخدام نموذج LUCAS للمدة (2003-2020) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ص 225 .

فضلا عن انتشار الامية وارتفاع قيد الدراسة الابتدائية مقارنة ببقية قيود الدراسات الاخرى للمدة (2007-2019) ، واجهت العملية التعليمية في العراق مجموعة من التحديات أهمها (وزارة التخطيط ، اعداد مختلفة).

1- ظاهرة التسرب من التعليم خصوصاً التعليم الابتدائي مقارنة بالتعليم الثانوي والجامعي ، اذ بلغ عدد تاركي الدراسة الابتدائية للمدة (2007- 2019) حوالي 2.980 مليون فرد فضلاً عن الافراد غير الملتحقين ، والذي يزيد من عدد الفقراء بسبب انخفاض اجور اصحاب الدراسة المتدنية ، وزيادة احتمال تعرضهم للبطالة وانخفاض فرص حصولهم على الحياة الكريمة .

2- افتقار المناهج التعليمية واساليب التعليم لعوامل الجذب الى المؤسسات التعليمية والقائمة على حفظ المادة الدراسية دون ادراك ، وانخفاض اداء الهيأت التعليمية نتيجة انخفاض الدورات التأهيلية مقابل التجديد المتكرر لمناهج الدراسة الابتدائية والثانونية بعد عام 2003 .

3- انخفاض الساعات التعليمية لكل طالب في المدارس نتيجة انشطار الدوام في الابنية المدرسية لثنائي وثلاثي ، ووجود الابنية الطينية والكرفانية .

4- ضعف استجابة مخرجات التعليم المهني والجامعي لمتطلبات سوق العمل العراقي الذي نتجت عنه زيادة في بطالة متعلمي التعليم العالي كنسبة من اجمالي العاطلين من 23.7% عام 2007 الى 36.2% عام 2019 .

5- ارتفاع مستوى الاكتظاظ في المدارس الابتدائية والثانوية ، اذ ارتفع معدل كثافة تلميذ لكل مدرسة ابتدائية من 346.4 تلميذاً عام 2007- 2008 الى 383.7 تلميذاً عام 2019- 2020 ، وارتفع معدل كثافة تلميذ لكل معلم من 18.3 الى 23.02 تلميذاً موجوداً فعلاً . اما في المدارس الثانوية فقد انخفض معدل كثافة طالب لكل مدرسة من 387.4 طالباً الى 378.2 طالباً موجود فعلاً ، وارتفع معدل كثافة طالب لكل مدرس من 14 الى 18.91 طالباً .

6-انخفاض جودة التعليم بموجب مؤشرات البنك الدولي بعد الأخذ بعين الاعتبار سنوات الدراسة الفعلية كمتوسط 14 سنة في كل مؤشراتها من معدل الالتحاق بالدراسة في رياض الاطفال الى نهاية الدراسة الثانونية ونوعية البيئة التعليمية حتى يبلغ الطفل من العمر 18 سنة ، اذ ارتفعت الفجوة التعليمية في المتوسط من 2.47 سنة للمدة (2007-2013) الى 2.89 سنة كمتوسط للمدة (2014- 2019) من مجموع السنوات الفعلية التي يقضيها الطفل في المدرسة حتى يبلغ 18 سنة والبالغة على التوالي 5.9 و 6.9 سنوات (حسين ، 2022 ، 126) . ويدل ذلك على وجود 42% فجوة تعليمية لا تترجم الى مهارات انتاجية يحتاجها الفرد عندما يلتحق بصفوف القوى العاملة ، مما ينعكس سلباً على امكانية حصوله على فرصة عمل بدخل جيد في سوق العمل وتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية . والتردي في جودة التعليم الاولي ينعكس على جودة التعليم العالي كون التعليم العالي يستقبل مخرجات التعليم الاولي ، وقد ارتفع عدد طلبة التعليم العالي من 368631 فرداً عام (2007- 2008) الى 846132 فرداً عام (2019- 2020) ، وارتفع معدل كثافة طالب لكل تدريسي من 13.9 الى 16.7 ، مما يشير الى اكتظاظ الطلبة في التعليم العالي على الرغم من زيادة عدد الهيأة التدريسية من 26577 الى 50791 .

تشير بيانات الجدول (5) ، الى تدني الاهتمام الحكومي بأهمية جودة التعليم في زيادة الحياة المنتجة للفرد والنشاط الاقتصادي ، اذ تراوحت نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق في الموازنة العامة للمدة (2007- 2019) بين

5.3% و 15.6% ، وهذه نسب متدنية مقارنة مع توصيات اليونسكو بان تكون النسبة 17% كحد ادنى (اليونسكو ، 2021 ، 115) . وتراوحت نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي بين 2.4% و 4.9% خلال سنوات المدة (2007- 2019). وتمثل تعويضات المشتغلين المدفوعة سنوياً النسبة الاكبر من الانفاق التعليمي ، اذ بلغت كمتوسط 4.16% من اجمالي الناتج الاجمالي ونسبة الانفاق لغير الموظفين 0.02% ونسبة الانفاق الاستثماري 0.14% للمدة (2015-2019)مما يدل على وجود الاختلال الهيكلي في توزيع الانفاق التعليمي لصالح النفقات غير الاستثمارية (حسين ، 2022 ، 107) .

كما ارتفعت حصة الفرد من الانفاق الحكومي على التعليم من 76 دولاراً عام 2007 الى 282.6 عام 2019 بمعدل نمو سنوي مركب 10.6% في حين ارتفع الانفاق التعليمي من حوالي 2729 مليار دينار الى 12431 مليار دينار لعامي 2007 و 2019 على التوالي بمعدل نمو سنوي مركب 12.37% . وعلى الرغم من ذلك ، فقد انتقل جزء من عبء الانفاق على التعليم من الحكومة الى الاسرة بسبب انخفاض جودة التعليم الحكومي اذ ارتفعت نسبة الانفاق من 0.8% الى 1% من مجموع الانفاق الاسري لعامي 2007 و 2019 على التوالي (وزارة التخطيط ، 2019 ، 7).

الجدول (5)

بعض مؤشرات الانفاق على التعليم في العراق للمدة (2007- 2019)

السنة	الانفاق على التعليم مليون دينار	الانفاق على التعليم الى اجمالي الانفاق (%)	الانفاق على التعليم الى اجمالي الناتج (%)	حصة الفرد من الانفاق على التعليم (دولار) (*)
2007	**2728653**	**7.0**	**2.4**	**76.0**
2008	**4943190**	**8.3**	**3.1**	**141.8**
2009	**5263520**	**9.4**	**4.0**	**153.1**
2010	**6617860**	**9.4**	**4.0**	**180.5**
2011	**9300939**	**11.8**	**4.3**	**247.1**
2012	**8530553**	**8.1**	**3.4**	**220.7**
2013	**9597575**	**8.0**	**3.5**	**242.2**
2014	**9603127**	**8.3**	**3.6**	**210.3**
2015	**8988201**	**12.3**	**4.8**	**224.3**
2016	**9677943**	**13.6**	**4.9**	**235.9**
2017	**10128546**	**13.4**	**4.4**	**241.8**
2018	**11856906**	**12.5**	**3.8**	**276.8**
2019	**12430856**	**9.7**	**3.9**	**282.6**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات (2007-2019) ، بغداد: وزارة التخطيط ، صفحات مختلفة .

* من احتساب الباحثين باستخدام سعر الصرف الحقيقي للدينار مقابل الدولار .

ثالثاً : الدخل

يعد الدخل واحداً من أهم النشاطات الأساسية للتنمية البشرية كونه مصدراً لتحقيق الرفاهية ، ويتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مقوماً بقدرته على اشباع مستلزمات الحياة المادية والاجتماعية من السلع والخدمات كالغذاء ، والمستلزمات الصحية والتعليمية ، وتوفير السكن والملبس والنقل وغيرها من المستلزمات الحياتية . وبناءً عليه فأن انخفاض الدخل الحقيقي للفرد يرتبط بظاهرة الفقر التي تمثل حالة من الحرمان البشري لنوعية الحياة المادية ثم انسحابه الى جوانب الحياة الثقافية والاجتماعية والصحية ، اما ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد فيرتبط برفاهية نوعية الحياة المادية والاجتماعية . ويتحدد الدخل الحقيقي للفرد عالمياً بقوة تعادل بالدولار الامريكي ، وتحديداً من تفاعل مؤشرات التضخم في الاسعار والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية وعدد السكان .

ويتبين اتجاه الدخل الحقيقي للفرد في العراق للمدة (2007- 2019) على وفق الاتي :

1- التضخم : تكمن العلاقة بين التضخم والتنمية البشرية في الاثر السلبي لارتفاع اسعار السلع والخدمات في مستوى معيشة الفقراء واصحاب الدخول الثابتة من الموظفين والمتقاعدين، وتقليص قدرتهم على شراء متطلبات الحياة البشرية والتركيز على شراء السلع والخدمات الضرورية للحياة ، وينعكس سلباً على درجة نوعية الحياة المادية والاجتماعية ، وتفاقم مشكلة الفقر وسوء توزيع الدخول المحدودة والأجور الثابتة مقارنة بأصحاب الدخول المرتفعة الذين لا يتأثرون كثيراً بارتفاع الأسعار .

لقد تميز معدل التضخم في العراق بعدم الاستقرار للمدة (2007- 2019) كما يلاحظ من الجدول (6) ، الا انه يمكن ان نميز بين ثلاث مراحل زمنية لتطوير معدلات التضخم ، وهي :

أ- المدة (2007- 2010) : شهدت معدلات التضخم تراجعاً تدريجياً من 53.2% الى 30.8% نتيجة انخفاض تكاليف نقل البضائع والمواصلات لوفرة المشتقات النفطية وانخفاض أسعارها مقارنة بعام 2006 والتحسن في صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الامريكي من 1436.16 الى 1191.77 ديناراً لعام 2006 ومتوسط المدة (2007- 2010) على التوالي، وعدم وجود رسوم كمركية تؤثر في السلع المستوردة (ياس ، 2013، 55) ، خصوصاً مع زيادة الاعتماد على السلع المستوردة في تلبية المتطلبات الحياتية في العراق بعد عام 2003 . ومما تجدر الاشارة اليه انخفاض معدل التضخم في عام 2009 الى 2.8- % نتيجة تداعيات الازمة المالية العالمية وما نتج عنها من ركود اقتصادي عالمي ، والذي انعكس في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق بنسبة 10.7% نتيجة انخفاض أسعار النفط عالمياً ، وانعكس ذلك في انكماش نفقات الموازنة العامة من 74 الى 67 مليار دولار لعامي 2008 و 2009 على التوالي(الكناني ، 2013 ، 328).

ب- المدة (2011- 2015) تميزت معدلات التضخم بالارتفاع في عامي 2011 و 2012 الى5.5% و 6.3% على التوالي ، غير انها استقرت في السنوات الاخيرة على الرغم مما تعرض له العراق في عام 2014 من ازمة مالية واقتصادية واوضاع امنية

وسياسية غير مستقرة ، والسبب في استقرار معدلات التضخم نجاح السياسة النقدية بتوفير مناخ مستقر لنمو القطاع الحقيقي ، اذ بلغ معدل التضخم 1.4% عام 2015 بعد ان كان 2.2% عام 2014 (السعدي ، 2018 ، 99).

ج- المدة (2016- 2019) ، استمر معدل التضخم بالانخفاض عام 2016 الى 1.2% نتيجة الركود الاقتصادي العالمي ، والذي انعكس محلياً في ركود الاقتصاد العراقي بسبب انخفاض اسعار النفط عالمياً ترافق مع استقرار اسعار الصرف للعملة المحلية مقابل الدولار من نافذة بيع العملة الاجنبية ، والذي انعكس في خفض تكلفة السلع المستوردة خصوصاً مع ارتفاع قيمة الدولار عالمياً . واستمر الانخفاض في معدل التضخم الى 0.2 % عام 2017 ثم الارتفاع الى 0.4% عام 2018 ، والسبب التوسع في الانفاق الحكومي . اما في عام 2019 فقد انخفض معدل التضخم الى 0.2- % نتيجة الاثار السلبية لجائحة كورونا في مجمل الاقتصاد العالمي ومتغيراته .

2- الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة : تتحدد قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة تبعاً لقيمة العوائد النفطية ، اذ بلغت الحصة النسبية لقيمة النفط الخام في المتوسط 57.27% للمدة (2007- 2019) ، ويدل ذلك على اعتماد الاقتصاد العراقي على الايرادات بيع سلعة ناضبة مع مرور الزمن تتحدد على وفق توازن العرض والطلب في الاسواق العالمية (عامل خارجي) . وعلى الرغم من ارتفاع العوائد النفطية العراقية الى 822.37 مليار دولار للمدة (2007- 2019) ، الا انها بددت ولم توظف في توسيع القاعدة الانتاجية السلعية للقطاعات غير النفطية وزيادة نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، اذ بلغت في المتوسط1.27% و 2.3% لقطاعي الصناعة والزراعة على التوالي (وزارة التخطيط ، اعداد مختلفة).

يظهر من الجدول (6) ، ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي من 101.8 الى 175 ترليون دينار لعامي 2007 و 2013 على التوالي ، وبمعدلات نمو موجبة متفاوتة للمدة (2007- 2013) نتيجة ارتفاع العوائد النفطية، اذ ارتفعت كمية الصادرات النفطية يومياً من 1.643 مليون برميل عام 2007 الى 2.389 مليون برميل عام 2013 ، واتجاه الارتفاع تدريجياً نتيجة جولات التراخيص النفطية ، في حين ارتفع سعر برميل نفط خام البصرة الخفيف من 66.4 الى 103.6 دولارات على الرغم من تفاوته خلال السنوات (2007- 2013) ، وقد تميز عام 2012 باعلى معدل نمو للناتج المحلي الاجمالي اذ بلغ 13.9% نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط الى 107.66 دولارات وكمية الصادرات النفطية الى 2.430 برميل يومياً . اما في عام 2014 ، فقد شهد انخفاض الناتج بمعدل نمو 3.1- % نتيجة تراجع سعر البرميل الى 94 - 45 دولار على الرغم من ارتفاع كمية الصادرات اليومية الى 2.512 مليون برميل اما المدة (2015- 2019) فقد شهد الناتج المحلي ارتفاعاً من 183.6 الى 225 ترليون دينار ، وبمعدل نمو سنوي 8.2% و 6.9% نتيجة ارتفاع كمية الصادرات النفطية من 3.106 ملايين برميل يومياً عام 2015 الى 3.528 ملايين برميل عام 2019 ، وارتفاع في متوسط سعر برميل النفط الخفيف بصرة من 47.87 الى 63.64 دولاراً (اوابك ، اعداد مختلفة).

الجدول (6)

الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة وحصة الفرد منه ومعدلات التضخم ونمو الناتج ونمو السكان في العراق للمدة (2007- 2019)

السنة	معدل التضخم(%)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة مليون دينار (100= 2007)	معدل نمو الناتج (%)	معدل نمو السكان (%)	حصة الفرد الناتج الف دينار *
2007	**30.8**	**111455813**	**1,9**	**3.1**	**2885.9**
2008	**2.7**	**120626517**	**8.2**	**2.8**	**4092.4**
2009	**2.8-**	**124702847**	**3.4**	**3.4**	**4093.4**
2010	**2.4**	**132687028**	**6.4**	**3.4**	**4213.6**
2011	**5.5**	**142696722**	**7.4**	**2.7**	**4412.7**
2012	**6.3**	**162587533**	**13.9**	**2.7**	**4896.0**
2013	**1.9**	**174990175**	**7.6**	**2.6**	**5139.8**
2014	**2.2**	**169557865**	**-3.1**	**2.9**	**4839.7**
2015	**1.4**	**183616300**	**8.4**	**2.2**	**5127.1**
2016	**1.2**	**199532100**	**8.6**	**2.3**	**5441.4**
2017	**0.2**	**201059400**	**0.7**	**2.1**	**5370.2**
2018	**0.4**	**210532887**	**4.7**	**2.2**	**5499.2**
2019	**0.2-**	**225058367**	**6.9**	**2.7**	**5735.4**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة السنوية للسنوات (2007-2019) ، بغداد: وزارة التخطيط ، صفحات مختلفة .

دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (2015- 2019) ، بغداد ، البنك المركزي العراقي ، صفحات مختلفة .

* من احتساب الباحثين

3- حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة : يعد من المؤشرات التي تعبر عن المستوى المعيشي للفرد على الرغم من الانتقادات عليه ، فهو يدل على العلاقة بين عرض الحاجات المادية من السلع والخدمات بعد استبعاد التضخم والطلب على تلك الحاجات ممثلاً بعدد السكان . وفي العراق ارتفع الناتج المحلي لكل فرد من حوالي 3886 الف الى 5140 الف دينار بالأسعار الثابتة للمدة (2007- 2013) ، والسبب ارتفاع معدلات الناتج سنوياً مقارنة بمعدلات نمو السكان . وانخفض مؤشر الناتج لكل فرد في عام 2014 الى حوالي 4840 الف دينار نتيجة لتراجع نمو الناتج بنسبة 3.1- % وارتفاع حجم السكان بنسبة 2.9% . وارتفع الناتج المحلي للفرد مجدداً من 5127 الى 5725 الف دينار للمدة (2015- 2019) نتيجة تسارع نمو الناتج مقارنة بنمو السكان. كما يلاحظ من الجدول (6) . ودلالة تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة وحصة الفرد منه في العراق تتبع تقلبات السوق النفطية العالمية ، والاستمرار فيه يمثل فشل حكومي في توجيه النمو الاقتصادي نحو مصادر تكوين من القطاعات الاقتصادية غير النفطية خاصة الصناعة والزراعة لخلق

نمو اقتصادي مستدام تحتاجه استدامة التنمية البشرية دون الاضرار بالأجيال اللاحقة من جهة ، ومن جهة ثانية فأن التحسن النسبي في مؤشرات الصحة والتعليم ضمن مؤشر دليل التنمية البشرية (HDI) لم يعزز النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2007- 2019) كون قطاع استخراج النفط كثيف رأس المال وخفيف العمالة . وتعد كفاءة انتاجية الاستثمارات الصحية والتعليمية في العراق متواضعة اذ بلغت 41% في عام 2019 في حين بلغت الكفاءة في بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا كمتوسط 57% (حسين ، 2022 ، 122).

المحور الرابع : مؤشرات توزيع التنمية البشرية بعدالة في العراق :

يضاف الى توسيع خيارات الناس في الصحة والتعليم والدخل المناسب لعيش الفرد حياة كريمة عند تقييم دليل التنمية البشرية ، كيفية توزيعها بعدالة بين افراد المجتمع دونما تمييز في تخفيف الفقر ، وتوفير فرص العمل ، ومكافحة الفساد الذي يزيد الفقير فقراً والغني غنى ، وجميع تلك المظاهر انعكاس للسياسة الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد مما يشير للعلاقة التكاملية بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية . ويمكن مناقشة مؤشرات توزيع التنمية البشرية بعدالة في العراق للمدة (2007- 2019) على وفق الآتي :

1- مستوى الفقر:

يجري التمييز في العراق بين الفقراء وغير الفقراء بناءً على خط الفقر المطلق الذي يمثل تكلفة للحاجات الاساسية المرجحة اقليمياً وعالمياً على اساس احتساب تكلفة الحاجات الاساسية الغذائية ، وتكلفة الحاجات الاساسية غير الغذائية وبذلك يصبح :

خط الفقر الوطني = تكلفة الحاجات الاساسية غير الغذائية + تكلفة الحاجات الاساسية غير الغذائية

وعلى الرغم من اعتماد حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في دليل التنمية البشرية لقياس المستوى المعيشي للفرد ، الا انه غير صالح لقياس مستوى الاقتراب من الفقر أو الابتعاد عنه بل المقياس الافضل الذي يحدد المستوى المعيشي للفرد هو الانفاق الاستهلاكي الحقيقي للفرد.

وتبين نتائج قياس الفقر في العراق ارتفاع متوسط الانفاق السنوي للفرد بالأسعار الجارية من 1749.6 الف دينار عام 2007 الى 2968.8 الف دينار عام 2012 ، وبما يشير الى ارتفاع الدخل للتنمية البشرية في الاتجاه العام . اما في عام 2017 فقد بلغ متوسط الانفاق السنوي للفرد 2076 الف دينار ، مما يدل على انخفاض رفاه الدخل للتنمية البشرية (وزارة التخطيط ، اعداد مختلفة) . ويعطي ذلك انطباعاً ان وفرة الموارد المالية ليست المشكلة في تحقيق رفاه دخل الفرد بل ادارة تلك الموارد.

ويمكن ان نصل الى نتائج اكثر سوءاً عند مناقشة اتجاه الانفاق الاستهلاكي للفرد بعد استبعاد اثر التضخم في الاسعار ، اذ بلغ 1749.6 الف دينار عام 2007 ثم ارتفع الى2119.1 الف دينار عام 2012 وتراجع الى 1356.9 الف دينار عام 2017 (2007 = سنة الأساس) . أي تراجع الانفاق الحقيقي للفرد في عام 2017 لما دون مستواه في عام 2007 ،

يضاف الى ذلك ارتفاع التفاوت في توزيع انفاق الفرد على شراء السلع والخدمات بين فئات المجتمع في عامي 2012 و 2018 ، اذ بلغ معامل جيني 0.295 و 0.296 على التوالي بعدما كان 0.280 عام2007 (وزارة التخطيط ، اعداد مختلفة) . مما يدل على فشل النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2007-2019) كاتجاه عام في استقرار الانفاق الحقيقي للفرد والقضاء على تفاوت الانفاق بين افراد المجتمع ما دام معامل جيني يقترب من الواحد عدد صحيح (التفات التام) ويبتعد عن الصفر (العدل التام) (محمد ، 2013 ، 6).

اما محاباة تخفيف الفقر للنمو الاقتصادي في العراق ، فتظهر من عدد الفقراء ونسبة الفقر من اجمالي السكان على التوالي 6568 الف و 22.9% عام 2007 ، 62769 الف و 18.9% عام 2012 و 7507 الف فرد و 20.05% عام 2017 كما يلاحظ من الجدول (7). كما انخفض مؤشر الفجوة الاجمالية (فجوة الفقر) بين دخول الفقراء وخط الفقر من 4.5% الى 4.1% عامي 2007 و 2012 على التوالي ، وبلغ المبلغ اللازم لسد فجوة الفقر تماماً 2.2 مليار دولار في عام 2012(العلاق واخرون ، بدون تاريخ ، 7).

اما في 2017 فقد ارتفعت فجوة الفقر الى 4.5% مما جعل مبلغ سدة الفجوة تماماً يرتفع الى 2.6 مليار دولار ، وكان متوسط شدة الفقر للمدة (2007- 2017) 1.4% مما يشير الى تدني التفاوت بين انفاق الفقراء الاستهلاكي .

وتمثل نسبة الفقر المرتفعة في العراق للمدة (2007- 2017) البالغة 20.6% كمتوسط خسارة في قيمة دليل التنمية البشرية بمعامل عدم المساوة في توزيع الدخل بين افراد المجمع التي وصلت الى 19.7% عام 2019 ، وارتفاع دليل الفقر المتعدد والابعاد الى 37.9% للمدة (2008- 2019) (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، 2020 ، 17)، وهي قريبة من متوسط الفقر البشري بدلالة قيمة دليل التنمية البشرية للمدة نفسها البالغ 36.6% ، مما يشير الى الأهمية المرتفعة للحرمان البشري من الصحة والمعرفة والمستوى المعيشي للفرد في العراق البالغة 96.6% تقريباً من مؤشر الفقر المتعدد الابعاد. ومن أجل التخفيف من الفقر وعدم انتقال فئة غير الفقراء الى فئة الفقراء ، سعت الحكومة العراقية عبر نفقات الحماية الاجتماعية على شبكة الامان الاجتماعية ، ونظام البطاقة التموينية والمعاشات التقاعدية ، الأ انها نفقات متدنية مقارنة بعدد الفقراء وغير منتظمة خصوصاً في تجهيز مفردات البطاقة التموينية ، وتراوحت النسبة المئوية للنفقات الاجتماعية من الناتج المحلي الاجمالي بين 0.102% و 0.84% للمدة (2007- 2019) (حسين ، 2022 ، 115) . ويدل ذلك على تدني اهتمام الحكومة بأهمية فقر الدخل كبعد من الابعاد الأساسية للتنمية البشرية ، واثره في اتاحة المستلزمات الصحية والتعليمية .

الجدول (7)

بعض مؤشرات الفقر في العراق للمدة (2007- 2017)

المؤشر	2007	2012	2017
نسبة الفقر (%)	**22.9**	**18.9**	**20.05**
عدد السكان (الف فرد)	**28682**	**33208**	**37440**
* معدل النمو المركب(%)	__	**2.48**	**2.01**
* عدد الفقراء (الف فرد)	**6568**	**6276**	**7507**
* معدل النمو المركب (%)	__	**-0.75**	**3.06**
فجوة الفقر (%)	**4.5**	**4.1**	**4.5**
شدة الفقر (%)	**1.4**	**1.4**	**1.4**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، (2018) ، مسح ورصد الفقر في العراق ، بغداد : وزارة التخطيط ، صفحات مختلفة .

* من احتساب الباحثين.

2- مستوى البطالة (وزارة التخطيط ، اعداد مختلفة).

تمثل البطالة نوعاً من الحرمان الاجتماعي لكل فرد قادر على العمل ، وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الاجر السائد ولكن دون جدوى ، وترتفع نسبة الحرمان في أي بلد مع ارتفاع معدل البطالة والعكس صحيح. ويقاس معدل البطالة من خلال النسبة المئوية لعدد العاطلين عن العمل الى اجمالي قوة العمل ذكوراً واناثاً .

لقد عانى العراق من البطالة خلال العقود الماضية وبأنواعها المختلفة ، الا أنها تعمقت في عامي 2003 و 2004 اذ بلغ معدل البطالة 28.1% و 26.8% على التوالي والسبب تداعيات الاحتلال من حل الجيش العراقي ومؤسسات امنية أخرى كانت موجودة قبل الاحتلال ، وانعدام الاستقرار الامني واجراءات الظروف الانتقالية التي أسهمتا في زيادة الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه . وقد تراجع معدل البطالة الى 17.9% عام 2005 نتيجة تبدل آليات جمع البيانات الخاصة بالتشغيل والبطالة بما يتناسب مع معايير منظمة العمل الدولية ، اذ اعتبرت الفرد الذي عمل باجر لساعة واحدة خلال الاسبوع الماضي غير عاطل عن العمل ، فضلاً عن استيعاب عدد كبير من العاطلين في الاجهزة الامنية .

واستمرت الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه بالانخفاض تدريجياً للمدة (2006- 2012) اذ بلغ معدل البطالة 17.5% و 11.9% ، والسبب الاستقرار الامني الذي نتجت عنه زيادة في الطلب على العمل اذ ارتفعت القوى العاملة 2.5 مرة في عام 2012 مقارنة بعام 2005 ، وكانت النسبة الاكبر من الزيادة للقطاع ، وغالبيتها في قطاعات الصحية والتعليم والاجهزة الامنية . اما المدة (2017- -2018) فقد شهدت ارتفاع في معدل البطالة من 16% الى 22.6% نتيجة تداعيات الاوضاع الامنية في عام 2014 ، والمتمثلة بتوجه نفقات الحكومة نحو تمويل النفقات العسكرية لمكافحة ارهاب داعش ، وانحسار النشاط الاقتصادي في المحافظات غير المسقرة ، فضلاً عن ضعف مرونة التشغيل في القطاع الخاص .

وتراجع معدل البطالة في عام 2019 الى 13.8% نتيجة توجه الحكومة الى تشغيل الكثير من العاطلين عن العمل تحت مطالب تظاهرات تشرين ، فضلاً عن عمليات الاعمار في المناطق المحررة .

وخلافاً للمنطق الاقتصادي في ارتفاع فرصة الحصول على العمل مع ارتفاع مستوى التعليم ، نجد ارتفاع معدل البطالة للمتعلمين في العراق مع ارتفاع مستوى التعليم للمدة (2007- 2019) ، اذ بلغ معدل البطالة لخريجي الدراسة الابتدائية 11.9% في عام 2007 والدراسة المتوسطة12.7% والدراسة الاعدادية 9.7% والدبلوم 9.8% والبكالوريوس 13.9% ، في حين بلغت معدلات البطالة للتحصيل العلمي نفسه في عام 2019 على التوالي 10.4% و 14.2% و 10.9% و 16% و 22.2% ، والعلاقة الطردية بين الحرمان من الحصول على فرصة عمل والمستوى التعليمي يسهم في احباط المجتمع من التعليم ، وخسارة لجزء كبير من الاستثمار في قطاع التعليم دون جدوى ، ويقلل من رفاهية الفرد المتعلم العاطل عن العمل والاقتصاد العراقي على حد السواء .

3- مستوى الفساد الاداري والمالي:

تعمل الزيادة في مستوى الفساد الاداري والمالي في مؤسسات الدولة وقطاعاتها المختلفة على زيادة الفجوة بين الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة في المجتمع فضلاً عن تبديد الموارد الاقتصادية ، أي زيادة الفقر البشري وتراجع التنمية الاقتصادية . ويقاس مستوى الفساد من درجات تتراوح بين (1- 10) يمنحها خبراء في منظمة الشفافية العالمية سنوياً ضمن معايير معروفة عن حالة الفساد في العالم وانتشاره في المجتمعات والمؤسسات ، وكلما اقتربت درجة الفساد من درجة 10 دل ذلك على ضعف الفساد والعكس صحيح عند اقترابها من درجة الصفر.

تعد ظاهرة الفساد الاداري والمالي من أبرز التحديات التي واجهت الاقتصاد العراقي قبل وبعد عام 2003 ، وتراوحت درجة الفساد خلال المدة (2004- 2019) بين 1.3 عام 2008 و 2.2 عام 2005 ، وكان تسلسل العراق عالمياً في مستوى الفساد للعاملين على التوالي 178 من مجموع 180 دولة و 141 من مجموع 159 دولة (فيصل ، 2021 ، 112)، مما يشير الى ارتفاع مستوى الفساد في العراق لاقتراب درجته من الواحد عدد صحيح وتذيله في الفئة الاولى من دول الفساد . ويعود ارتفاع الفساد الى طبيعة النظام السياسي بعد عام 2003 المبني على المحاصصة المكوناتية ، والذي نجم عنه وصول شخصيات للمواقع المتقدمة في السلطتين التشريعية والتنفيذية لا يمتلكون القدرة على ادارة الموارد المتاحة بنجاح ، ووفر الفساد السياسي الغطاء القانوني لكل أنواع الفساد وحماية مرتكبيه من الاجراءات القانونية ، وعلى وفق تبادل المصالح بين المكونات السياسية.

الاستنتاجات:

1- تشير نظريات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي إلى أن التنمية تبدأ من الانسان وتنتهي به ، وان الدعائم الجوهرية في بناء التنمية تبدأ من حق العيش اللائق والتمتع بحياة صحية جيدة والحصول على المعرفة وبمستوى معيشي مناسب .

2- ان اتجاهات معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي قد ارتبطت الى حد كبير بإنتاج قطاع النفط فضلاً عن عمق الفجوة بين الناتج المحلي الاجمالي اجمالاً والناتج المحلي عدا قطاع النفط ، وهذا الاختلال جعل الاقتصاد العراقي رهناً للتقلبات التي تحدث في أسواق النفط العالمية ، وهذا هو السبب في ضعف الاداء الاقتصادي الذي أدى إلى ضياع الجهود في بناء التنمية الشاملة المستدامة .

3- عدم كفاية الانفاق الحكومي على تلبية الخدمات الصحية على الرغم من تحسن جودة المؤشرات الحياتية ، وتمثل ذلك في انتقال جزء كبير من تكلفة الانفاق الصحي الى الانفاق الشخصي للفرد ، والذي صعب من إمكانية حصول الفقراء على الخدمات الصحية بجودة كما هو حال الاغنياء .

4- تدني جودة التعليم في العراق على الرغم من زيادة عدد سنوات الدراسة ، والذي ينعكس في ضياع 42% لا تترجم الى مهارات انتاجية يحتاجها الفرد عندما يلتحق بصفوف القوى العاملة ، فضلاً عن ارتفاع نسبة الامية وعدم كفاية الانفاق على قطاع التعليم الحكومي لتلبية الطلب على الخدمات التعليمية .

5- انخفاض كفاءة الانفاق على قطاع الصحة وقطاع التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي نتيجة استمرار الاعتماد على قطاع انتاج النفط في تكوين الناتج المحلي الأجمالي وعدم الاهتمام بالقطاعات المنتجة الاخرى .

6- على الرغم من الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي وتحسن حصة الفرد من الناتج المحلي لم ينعكس كثيراً على مؤشرات الفقر وتوزيع مؤشرات التنمية البشرية بعدالة بين افراد المجتمع على الرغم من زيادة قيمة دليل التنمية البشرية .

7- تؤثر متغيرات الاستقرار الاقتصادي التضخم والبطالة في العراق سلباً بالتنمية البشرية من خلال خفض المستوى المعيشي للفرد خصوصاً الفقراء واصحاب الدخل الثابت كالمتقاعدين والموظفين ، والحرمان الاجتماعي من نوعية الحياة المادية والاجتماعية للعاطلين عن العمل خصوصاً المتعلمين كلما زاد مستواهم التعليمي خلافاً لمبدأ التوازن بين بناء القدرات البشرية والانتفاع منها في النشاط الاقتصادي.

8- من مظاهر الفساد المالي والاداري تبديد الموارد المالية النفطية دونما احداث فارق في مصادر تكوين الناتج المحلي الإجمالي بل بقى العراق معتمداً على قطاع انتاج النفط دونما تنمية قطاعاته المنتجة الاخرى ، وسوقه مفتوحاً للسلع والخدمات الأجنبية كافة ومنها المشتقات النفطية .

9- على الرغم من تحسن مرتبة العراق عالمياً في تقرير التنمية البشرية من 131 الى 123 لعامي 2007 و 2019 الا ان هذا التحسن متواضعا مقارنة بحجم ونوعية الموارد التي يمتلكها من جانب ومقارنة بالدول المقاربة من جانبٍ آخر.

التوصيات :

1- يتطلب ان تكون هناك تقارير تنموية سنوية ومسوحات شاملة ترصد حالات التغير التي تحدث في مؤشرات التنمية البشرية واهمها الفقر إذ يعد نقص البيانات الخاصة بمستويات المعيشة في العراق من أكبر المشكلات التي تواجه الباحثين ، والتي تشكل موانع حقيقية في اظهار صورة المجتمع العراقي بكل ابعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية .

2- تحقيق نمو اقتصادي مستدام يعيد الطريق للتقدم والرفاه للشعب العراقي عن طريق بناء استراتيجيات على مختلف المستويات والمجالات تقوم على مبادئ حقوق الانسان والعدالة والانصاف والثقة بالقدرات البشرية الوطنية لتتمكن من ادارة الموارد الطبيعية والبشرية والمؤسسية من أجل بناء اقتصاد انتاجي متنوع يؤدي فيه القطاع الخاص دوراً فاعلاً .

3- ايجاد سبل تقضي بتقليص الفقر ودفع الفقراء نحو واقع معيشي أفضل ، ويتم ذلك عن طريق تعدد مصادر النمو الاقتصادي واستدامته وخلق فرص توليد الدخل مع بقاء أهمية أنظمة الدعم الاجتماعي من شبكة الحماية الاجتماعية والحصة التموينية .

4- الأهمية في زيادة الانفاق الحكومي على قطاع التنمية البشرية كالصحة والتعليم والخدمات الأساسية ومكافحة الفقر ، والتي تمثل معالجات في المدى القصير والمتوسط على ان يناظرها مستوى موازٍ من النفقات الاستثمارية لبناء قاعدة اقتصادية واجتماعية كمعالجات طويلة المدى ، والتي تؤدي في نهاية المطاف الى بناء مجتمع على وفق أسس صحية وتعليمية .

5- يجب الاهتمام بمراحل التعليم بدءاً من رياض الاطفال وانتهاءً بالتعليم العالي من خلال توفير المستلزمات والوسائل للحد من ظاهرة التسرب خصوصاً بالمرحلة الابتدائية ، وتقوية العلاقة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل من خلال تنمية المعرفة والمهارات اللازمة لذلك .

6- يتطلب اصلاح النظام الصحي من خلال توفير الخدمات الصحية للناس ، وبناء المراكز الصحية في المناطق النائية ، وتوفير الخدمات للمناطق التي يصعب الوصول اليها ، والسيطرة على الامراض الانتقالية ، وتوفير التكنولوجيا المتطورة للتشخيص والعلاج.

7- ضمان التعليم الجيد والصحة للجميع دون تمييز بين افراد المجتمع العراقي ، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات .

8- استمرار الاهمال الرسمي لموضوع التنمية البشرية في العراق يعد مؤشراً خطيراً يدفع الى تفاقم المشكلات الاجتماعية والسياسية الامر الذي يحتم على واضع السياسات جعل الاستثمار في التنمية البشرية أحد أولوياتها الأساسية .

المصادر :

1- ابراهيم خليل سلطان ، (2017) ، الفساد المالي والاداري وأثره على التنمية البشرية في العراق للمدة (2004- 2014) ، رسالة ماجستير ، القادسية : كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية .

2- اسراء فالح فيصل ، (2021) ، تنويع مصادر الدخل الوطني في الاقتصاد العراقي للمدة (2003- 2020) ، رسالة ماجستير ، البصرة : كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة .

3- اسماء خضير ياسين ، (2013) ، تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة (2000- 2011)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 36 .

4- الأمم المتحدة، (2018)، كتيب الاحصاءات العالمية ، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، شعبة الاحصاءات السلسلة 5 ، نيويورك .

5- اوابك ، (سنوات مختلفة) ، التقرير الاحصائي السنوي ، الكويت : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول – اوابك .

6- البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، (2006- 2020) ، ادلة التنمية البشرية ومؤشراتها ، (ترجمة : فريق من لجنة الامم االمتحدة)، نيويورك .

7- البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 1990 .

8- البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 1993 .

9- بيداء عبد الرزاق حسين ، (2022)، العلاقة بين النمو الاقتصادي ورأس المال البشري في العراق باستخدام نموذج LUCAS للمدة (2003- 2020) ، اطروحة دكتوراه ، البصرة: كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة .

10- الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، (2018)، مسح ورصد وتقويم الفقر في العراق ، بغداد : وزارة الخطيط .

11- الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، (2019)، مسح ورصد وتقويم الفقر في العراق ، بغداد : وزارة الخطيط .

12- الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، (2007-2019)، المجموعة الاحصائية السنوية ، بغداد : وزارة الخطيط .

13- الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، (سنوات مختلفة) ، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي ، بغداد : وزارة الخطيط .

14- الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، (سنوات مختلفة) ، مؤشرات البيئة والتنمية ذات الاولية في العراق ، بغداد : وزارة الخطيط .

15- دائرة الاحصاء والابحاث ، (2015- 2019)، النشرة الاحصائية السنوية ، بغداد : البنك المركزي العراقي.

16- سعد طه محمد ، (2013)، قياس وتحليل التفاوت في الانفاق على أساس التوزيع الجغرافي في العراق لعام 2011 ، المؤتمر العلمي الدولي – جيوتونس من 8- 12 / نيسان .

17- د. عدنان فرحان الجوارين ، (2015)، التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات ، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات (77)، طبعة اولى .

18- عدنان ياسين مصطفى ، التنمية البشرية المستدامة وتطوير فكرة الحكم الصالح ، مجلة الحكمة ، بغداد : بيت الحكمة ، العدد 42 ، السنة التاسعة ، 2006 .

19- زهراء يوسف عباس السعدي ، (2018)، المثبتات النقدية وأثرها في فجوة الناتج والتضخم دراسة قياسية في بلدان مختارة للمدة (1990- 2015)، رسالة ماجستير ، كربلاء : كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء .

20- غفران قصي خليل ،(2020)، تحليل كفاءة الانفاق على قطاع الصحة في العراق للسنوات (2007- 2017) ، رسالة ماجستير ، البصرة : كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة .

21- د. كامل كاظم الكناني ، (2013)، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل ، نظرة في التحليل الاستراتيجي ،الطبعة الاولى ، جامعة بغداد ، دار الدكتور للعلوم .

22- مطلك محمد طلال الرفيعي، (2021)، التنمية البشرية ودورها في التنمية الاقتصادية ، تجربة سنغافورة والسعودية وإمكانية الاستفادة منها في العراق للمدة (2004- 2019) ، رسالة ماجستير ، البصرة : كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة .

23- د. مهدي محسن العلاق واخرون ، (بدون تاريخ)، الفقر وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية في العراق ، متاح : www.muthar-alomar.com .

24- منظمة الصحة العالمية، (2020)، لوحة معلومات معلوماتية ديناميكية لمرض فيروس كورونا (كوفيد – 19) في العراق .

25- وداد غزلاني وحنان حكار ، (2017)، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة – استثمار في الفرد وتوفير القدرات ، المركز العربي ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، العدد 3 .

26- وزارة الصحة والبيئة ،(سنوات مختلفة)، دائرة الاحصاء الصحي والحياتي .

27- اليونسكو ،(2021)، التعليم من أجل الناس والكوكب ، التقرير العالمي لرصد التعليم ، الأمم المتحدة ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .